

Collectif
des
familles
de
disparu(e)s
en
Algérie

المفقودون DISPARUS
ون DISPARU المفقودون
المفقودون DISPARU أمة
ت DISPARUES المفقودون
ال فقودون DISPARUS
ت DISPARUS المفقودون
المفقودون DISPARUS أ

الحقيقة و العدالة

للمفقودين

في الجزائر

رسالة إخبارية

رقم 26 – جانفي/ مارس 2008

بطاقة الانخراط

الاسم و اللقب:

العنوان:

الرمز البريدي: المدينة:

الهاتف:

العنوان الالكتروني:

○ أنخرط في تحالف عائلات المفقودين في الجزائر و ابعث لكم اشتراكي لسنة 2008 € 30

○ أتمنى المشاركة في نشاطاتكم بتقديم هبة.

الرجاء إرسال صكوككم إلى تجمع عائلات المفقودين في الجزائر
و إعادة إرسال النشرة إلى: تجمع عائلات المفقودين في الجزائر

148 rue Faubourg Saint Denis 75010- Paris

تحديد مكان تواجد رحموني محمد

محمد رحموني باعتباره مدني يبدو انه سوف يحاكم من طرف محكمة عسكرية دون أن يعلم أحد ما هي التهمة الموجه إليه.

بتاريخ 26 جانفي 2008 تم تحديد مكان تواجد محمد رحموني المفقود منذ 18 جويلية 2007 بالسجن العسكري لولاية البليدة وذلك بعد أكثر من 6 أشهر من فقدانه.

و للتذكير، فلقد تعرض محمد رحموني للاعتقال من حي بوروية الكائن بالجزائر من طرف قوات الأمن وذلك بحضور عدد عدة شهود حينما كان ينتظر الحافلة على الساعة 7 و30 دقيقة بغية التوجه إلى عمله. لقد ألقى عليه القبض من طرف ثلاث أعوان من الشرطة الذين كانوا قد نادوه بكنيته، "سمير" حيث أظهروا له وثائقهم الرسمية وأمره بإتباعهم (أنظر رسالة إخبارية 24 و25).

منذ إعتقاله، لم تتوقف والدته من البحث عنه من مكان لآخر. لقد تم إعلامها من طرف شرطي يعمل بمركز أمن بوروية أن ابنها متواجد بالبليدة. على هذا الأساس اتجهت إلى السجن العسكري بالبليدة خلال شهر أكتوبر الفارط، حيث أنكر حراس بوابة السجن وجود ابنها في المؤسسة العسكرية.

بتاريخ 26 جانفي 2008، عادت السيدة رحموني بعد ألف مرة إلى مركز أمن بوروية حيث التقت مجددا بنفس الضابط الذي أعلمها مجددا بمكان تواجد ابنها مؤكدا لها بأنه موجود بسجن البليدة. اتجهت السيدة رحموني على جناح السرعة إلى سجن البليدة، حيث صرح لها حراس السجن أخيرا بوجود ابنها رحموني محمد على مستوى تلك المؤسسة العقابية العسكرية.

رغم إقرار أعوان السجن بوجوده هناك، لم تتمكن والدته من رؤيته، بحيث رفضت لها كل زيارة من أجل رؤيته بحجة أن التحقيق معه لم ينته بعد. إلا أنه سمح لها بإحضار الطعام والملابس لابنها، كما أعلموا بأنه يمكن للمحامي الاتصال به.

لكن بعد مضي شهرين من ظهور رحموني محمد، والمحامي يرأسل وكيل الجمهورية العسكري على أمل الاتصال بموكله، لكن كل من محاميه وأمه بقيا عاجزين عن زيارته، ليبقى هو في عزلة تامة عن العالم الخارجي.

المحاكم العسكرية: مؤسسات فوق القانون

ما هي المحكمة العسكرية بالجزائر؟
إن تنظيم و تسيير السلطات القضائية العسكرية وارد في الأمر رقم 71-28 المؤرخ في 22 أبريل 1971 المتعلق بقانون القضاء العسكري.
المحاكم العسكرية مجردة من كل استقلالية و خاضعة للسلطة التنفيذية، مختصة بالنظر في المخالفات المرتكبة من قبل المدنيين عندما يتعلق الأمر بأمن الدولة.
تتكون المحاكم العسكرية من ضباط معينين من طرف وزارة الدفاع وتابعين لها تدريجيا.
من جهة أخرى، المادة 2 من الأمر تنص على أن " قانون القضاء العسكري يخول لوزير الدفاع الوطني السلطة القضائية" دون مراعاة مبدأ الفصل بين السلطات و منع خضوع المحاكم للسلطة التنفيذية.
زيادة على ذلك، يعود إلى وزارة الدفاع الوطني "حق تحريك الدعوة العمومية" وهذا ما يجعل الدعوة العمومية خاضعة مباشرة إلى السلطة التنفيذية وهذا يتعارض تماما مع استقلالية ونزاهة العدالة.

إضافة إلى هذا، يبدو أن للمحكمة العسكرية الحق في النظر في المحامي المكلف بحماية المعني.

هذه القوانين الخاصة لديها الأولوية على الإجراءات المدنية و تسمح بإطالة المدة التي من خلالها، يكون المعني مجرد من كل الحقوق.

مالك مجنون 34 سنة، في الحبس الاحتياطي منذ أكثر من 8 سنوات.

في 28 سبتمبر 1999، تم إلقاء القبض على مالك البالغ من العمر 25 سنة، و اقتيد إلى تكتة تيزي وزو ثم تم تحويله إلى تكتة الجزائر ليختفي بعدها ولم يظهر إلا في 2 ماي 2000، أي بعد 7 أشهر، و بعد مثوله أمام قاضي التحقيق لمحكمة تيزي وزو تسنى لعائلته معرفة مكان تواجده.

و بذهول تلقى أقربائه خبر التهمة التي وجهها له القاضي و التي تخص انتماءه إلى جماعة إرهابية، وتورطه في قضية اغتيال المطرب "معطوب لونس". ومن حينها تم وضع مالك قيد السجن الاحتياطي بالسجن المدني لتيزي وزو، وهو الآن في انتظار جدولة تاريخ محاكمته رغم إصدار أمر انتفاء وجه الدعوى في 2001.

يبدو أن هذا الاعتقال الذي يبقى دون محاكمة غير متناهي، أكثر من 3000 يوم من الانتظار، و بالضبط 8 سنوات. هذه السنوات كانت مسطرة في

كل دورة جنائية بالوعود والأمال الكاذبة. لم تتوقف عائلته عن نضالها من أجل أن تضمن احترام حقوقها الأساسية، لكن السلطات وقفت موقف الأسم أمام النداءات مستتدة في رفضها ذلك إلى الحالة الأمنية و جعلها كمبرر لعدم جدولة محاكمة مالك.

إن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أقرت من خلال هذه التقارير الواردة في 9 أوت 2006 أن اعتقال مالك كان تعسفيا إضافة إلى أن حقه في محاكمة عادلة كان قد أغتصب. ولقد طلبت اللجنة من السلطات الجزائرية « أن يمتثل مالك مجاناً أمام القضاء حالاً للإجابة على التهم الموجهة إليه أو أن يطلق سراحه(.....)». و لكن أكثر من 18 شهرا مضت و لم تكن هذه التقارير متنوعة بأي رد.

شن حملة من أجل مالك مجنون: حاكموه أو أطلقوا سراحه

<http://cfda-release-malik-medjnoun.blogspot.com/>

ان تحالف عائلات المفقودين، الذي تابع هذا الملف منذ اختفاء مالك، أخذ على عاتقه المبادرة من أجل الدفاع عن حقوقه، ولقد خصص له موقع على الأنترنت من أجله.

و لقد عملت هذه الحملة بالدرجة الأولى على حث كل شخص على إرسال نداءات إلى الممثلين الرسميين الجزائريين. من أجل جدولة محاكمة مالك مجنون.

محاكمة السيدة ساكر: مضايقات مستمرة تتعرض لها عائلات المفقودين.

السيدة لويزة ساكر زوجة صالح ساكر المفقود منذ 1994، مطالبة بالمثل أمام محكمة قسنطينة وذلك بتاريخ 6 فيفري 2008.

السيدة ساكر ملزمة بالرد على "تورطها في الإخلال بالنظام العام، وكذا تنظيم مسيرة غير مرخص بها و التعدي على موظفين أثناء أداء مهامهم مع حمل السلاح الأبيض والسرقة"

هذه الافتراءات مرتبطة بالاعتقال الذي تعرضت له السيدة ساكر في 20 سبتمبر 2004 عند مشاركتها في تجمع سلمي. و لقد تزامنت هذه الحادثة عند زيارة وفد من بعثة اللجنة الخاصة بالمفقودين، حيث عبرت أمهات المفقودين بقسنطينة من خلال هذا التجمع عن رفضها للتعويضات.

لقد منعت السيدة ساكر من الكلام بقوة من طرف أعوان الشرطة القضائية الذين قاموا بضربها، كما بقيت لساعات عديدة رهن الحجز في تكتة للشرطة

تابعة لمنطقة بالما بقسنطينة دون أن يتمكن محاميها من الاتصال بها. و عند إطلاق سراحها اشترط عليها، الإمضاء على محضر مفاده عدم مشاركتها في أي مظاهرة. لقد اتجهت السيدة ساكر بعدها إلى المستشفى حيث سلمها الطبيب شهادة طبية تدل على تعرضها إلى آثار الضرب التي كانت بادية على جسمها.

كما تعرض أعضاء من عائلات المفقودين إلى الاعتقال و إلى الضرب من طرف الشرطة في ذلك اليوم.

الجلسة المعلن عنها في 6 فيفري تم تأجيلها إلى 21 فيفري و أجلت مجددا إلى غاية 26 مارس 2008 حينها تم السيدة ساكر كانت قد برئت من التهم التي كانت موجهة ضدها، لكن هذه التهم تم إعادة تقديرها إلى " تحشد دون سلاح " و لهذا أدين من طرف المحكمة التأديبية لقسنطينة بتحملها لغرامة مالية تقدر بـ20 ألف دينار.

تعرض عائلة من عائلات المفقودين إلى المضايقات.

لاتزال عائلات المفقودين عرضة للسلطات. عائلة محالي و التي اختفى أبيها محمد سنة 1998 تتعرض إلى الاضطهاد منذ أن غادر العم شريف المنزل إلى وجهة غير معلومة، فباتت قوات الأمن تطارد الابن الأكبر بدران، الذي غادر بدوره المنزل دون أن تعلم عنه عائلته أي جديد. و في سنة 1996 يقتل الأخ الأصغر عتيق بكل برودة من طرف الشرطة بحيث كان يجري مستندا بيده اليمنى على وركه الأيمن بسبب العملية الجراحية التي أجريت له حديثا، فاعتقدت الشرطة أنه ينوي إخراج سلاح ليطلق النار عليهم. بعد هذا المشهد الكابوسي، تم اعتقال عبد الرحمان الابن الآخر للعائلة، و تعرض للتعذيب وسجن لمدة خمس سنوات.

في سنة 1998، وبينما كانت العائلة تنتظر عودة الوالد من السوق، اقتحمت الشرطة المنزل وقامت باعتقال الأم والأختين. تم اقتيادهن و العينين معصوبتين إلى مكان مجهول و اتضح بعد ذلك أن ذلك هو المكان المعروف بتكتة شاطوناف. وهناك وجد الزوج والوالد في قاعة التعذيب وتم إطلاق سراحهن في غضون أسبوع تاركين وراءهن محمد محالي، الذي يبقى إلى يومنا هذا مفقودا.....

عند خروجه من السجن وجد عبد الرحمان عائلته تحت تأثير صدمة الوالد المفقود.

في سنة 2006، تعرض عبد الرحمان مجددا إلى الاعتقال ليبقى مصيره مجهولا مدة 12 يوما و هي المدة القصوى للحجز تحت النظر، لم تتمكن عائلته من معرفة أي جديد عنه، إلى أن تم تحديد مكانه بسجن سركاجي، ليبقى موقوفا دوما دون محاكمة.

و في جانفي قامت الشرطة باعتقال ابن الأخت الأصغر و البالغ من العمر 14 سنة، حيث دار الاستجواب عن خاله الذي كان موقوفا لديهم منذ أكثر من سنة .

أخيرا، و في يوم الثلاثاء 11 مارس تتواصل الدناءة و الظلم، حيث اقتحم أفراد من مركز شرطة واد أوشايح المنزل العائلي أين كانت ابنة الخالة متواجدة في زيارة. اتجهت الشرطة إلى الخزانة وقاموا بإفراغ كل ما في داخلها ثم قاموا بتفتيش المنزل رأسا على عقب. و عند سماعها بالخبر، اتجهت السيدة محالي إلى مركز الشرطة وهناك أعلموها بأنهم أتوا إليها بخصوص الإجراءات التي اتخذتها حول ابنها "بدراني" بغية فتح تحقيق لمعرفة إن كان حيا أو ميتا، اعلمها أفراد الشرطة أن الأبحاث لم تسمح لهم بمعرفة مصير بدراني، وكان يتعين عليها الاتجاه نحو مصالح الدرك.

ليست هناك أية علاقة بين عملية تفتيش المنزل و السبب الذي جاءوا من أجله، وهنا وجب طرح سؤال شرعي: ألم يقتحم أفراد الشرطة المنزل العائلي بلا عقاب من أجل فقط إرهاب العائلة؟

سنتين سجن نافذة ضد الأستاذ أمين سيدهم

إن المحاكمة من أجل قذح السيد أمين سيدهم محامي عائلات المفقودين و المدافع عن حقوق الإنسان تمت برمجتها التي بتاريخ 30 مارس أمام الفرع الأول للعقوبات لمحكمة سيدي أحمد بالجزائر. حوالي 70 محاميا حظروا هذه المحاكمة من أجل إظهار دعمهم و احتجاجهم على المضايقات التي تعرض لها سيدهم منذ سنوات عديدة.

و للتذكير، فإن السيد سيدهم متهم كونه "أفقد الاعتبار لقرار صادر عن العدالة" ومن جهة أخرى أساء إلى سمعة إطار في الدولة. هذه الاتهامات جاءت نتيجة صدور مقال في الصحافة الجزائرية منذ 3 سنوات، ناقلة آراء السيد سيدهم الذي وصف أثناء المقابلة الصحفية بأن اعتقال زبونته بـ"التعسفي" في حين فإن الصحفية تحدثت عن "القرار التعسفي". و عند انتهاء جلسة الأطراف، أدان وكيل الجمهورية السيد أمين سيدهم بسنتين سجن نافذة. ولقد حدد تاريخ النطق بالحكم في 13 أفريل.

إن تحالف عائلات المفقودين تتبع قضية أمين سيدهم منذ بدايتها مبلغا في كل مراحل الإجراءات المنظمات غير حكومية الدولية والجهات المعنية، خاصة المقررين المكلفين بالدفاع عن حقوق الإنسان واستقلالية القضاة والمحامين.

عرض نقاش في لوسارنار—Lucernaire

في إطار المحادثات المنظمة من طرف أصدقاء جريدة العالم الدبلوماسي- Le Monde Diplomatique، نظم تحالف عائلات المفقودين في 18 فيفري بمسرح "لوسارنار" بباريس - بمشاركة عمر-د. مؤلف كتاب صور اسمه "واجب الذاكرة" Devoir de mémoire- لقاء- نقاش تحت عنوان "الاختفاءات القسرية و التجميل" شارك هذا الحدث تدخل كل من السادة: لويس مسيلي خبير في التصوير، جان لويس ديوت فيلسوف، مجيد بن شيخ أستاذ في الحقوق، أوليفي لو كورقراندميزو أستاذ جامعي، نصيرة ديتور،

بعد هذه المداخلات و شهادة نصيرة ديتور المؤثرة، كانت المناقشات مثمرة كما ألحت على ضرورة إيجاد حل لخزوقات حقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة الجزائرية، زيادة على ذلك أكدت على ضرورة إحياء نشاط المجتمع المدني الجزائري. و لقد كانت مشاركة الجمهور في هذا اللقاء جديرة بالاهتمام، مما شجع بقوة على تجديد هذا النوع من المحادثات.

يوم المرأة: نصيرة ديتور صاحبة الشرف.

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة المؤرخ في 8 مارس من كل سنة كانت السيدة نصيرة ديتور مدعوة للمشاركة في عدة تظاهرات .

في 6 مارس، وبعد مداخلتها في حصة "ضيوف اليوم" على قناة RFI، كانت نصيرة ديتور رفقة ايليا بولياكوفيا ممثلة "أمهات جنود سانت بتارسبورغ" بحيث قامت بإحياء ندوة صحفية دارت في مركز الاستقبال للصحافة الأجنبية و منظمة من طرف الحركة المسيحية المناهضة للتعذيب (ACAT).

كان غياب تامارا فريد العراقية، رئيسة الرابطة الطلابية للحقوق الإنسانية في العراق، راجع لعدم تمكنها من الحصول على التأشيرة من طرف السلطات الفرنسية، مما تأسف له وندد به منظموا هذه الأمسية التي كانت تحت شرف النساء.

في المساء، قامت نصيرة بمدخلة رفقة امرأتان من "Femmes courage" اللتين رافقتهما في دار أمريكا الاتينية.

في 10 مارس، قامت جمعية « Resisting women » « نساء مقاومات » بدعوة الناطقة الرسمية لتحالف عائلات المفقودين إلى أمسية خاصة بالنساء المناهضات للحرب وذلك بقاعة مجلس الشيوخ تحت رئاسة عضوة مجلس الشيوخ "أليمة بومدين تيبيري"، ففي هذه الأمسية تم تكريم النساء اللواتي يناضلن رغم المخاطر التي يتعرضن لها.

أمهات المفقودين يتظاهرن من أجل حقوقهن في 8 مارس

بالجزائر، و بمناسبة عيد المرأة، تم تنظيم تجمع كبير من طرف أس، أو، أس المفقودين أمام اللجنة الاستشارية لترقية و حماية حقوق الإنسان. حيث عبرت الأمهات عن رفضهن للعفو الشامل الصادر في المرسوم الرئاسي منذ سنتين، كما طالبن بكشف الحقيقة عن مصير ذويهم المفقودين.

ICAED: لقاء بمقر الأمم المتحدة من أجل المصادقة على الاتفاقية

ترأست نصيرة ديتور الناطقة الرسمية لتحالف عائلات المفقودين عضو مؤسس في التحالف العالمي المناهض للاختفاءات القسرية (ICAED) ندوة على هامش الدورة السابعة لمجلس حقوق الإنسان. و لقد أهدت نصيرة ديتور في هذه الندوة لكل عضو في المنصة، وهم: الممثلين المؤقتين لدى الأمم المتحدة من المغرب، الأرجنتين، ألبانيا، فرنسا، اليابان، وشاحا عقده كل واحد منهم حول الرقية، حتى لا تنسى ضرورة المصادقة على الإتفاقية ضد الاختفاءات القسرية.

تنظيم منشط لمنتدى في البلدية حول البحث عن الحقيقة

بعد الملتقى الذي دار محوره " من أجل الحقيقة، السلم والمصالحة" والذي تم منعه من طرف السلطات في شهر فيفري 2007 قرر كل من تحالف عائلات المفقودين بالجزائر، و أس، أو، أس المفقودين بالشراكة، مع جزائرننا والصمود بوضع إستراتيجية لتجنب منع اللقاءات.

و هكذا كان من الأنسب تقسيم هذا الملتقى إلى ملتقيات صغرى تسمى "منتدى-ورشات".

وسوف تدور ورشات العمل في مقرات جمعيات الشركاء تجنباً للتعرض إلى مشكل المنع عند طلب التراخيص الرسمية.

و لقد انعقدت عدة اجتماعات بباريس والجزائر في غضون شهر مارس على أمل تنظيم أول ورشة عمل التي سوف تتعقد بالبلدية في مقرات "جزائرننا" في 10 أبريل 2008.

تحضير تقرير تناوبي حول التعذيب بالجزائر

وأخيرا و بعد 8 سنوات من الانتظار، قدمت الحكومة الجزائرية تقريرها للجنة المناهضة للتعذيب المتعلقة بالإجراءات المتخذة على عاتقها فيما يخص التزامها بالاتفاقية "المناهضة للتعذيب و المعاملات الوحشية، الإنسانية أو المهينة". وفعلا، وبصفتها دولة عضوة، سوف تدرس وضعية الجزائر في أبريل حول مدى احترامها لتدابير هذه الاتفاقية.

عند استطلاع تحالف عائلات المفقودين لهذا الخبر، قامت بكتابة تقرير يكون معقبا على التقرير الذي قدمته الجزائر إلى اللجنة المناهضة للتعذيب.

إن التعذيب إجراء تطبيقي بقي ساري المفعول في الجزائر، و لقد عان منه آلاف المفقودين إضافة إلى عائلاتهم التي أضحت تعيش في قلق ومعاناة نفسية.

مهام في الميدان: استجواب 50 عائلة.

في شهر جانفي، تلقت اللجنة المحلية لجيجل زيارة بعثة من أس، أو، أس المفقودين القادمة من الجزائر. وكان الهدف من هذه الزيارة هو إعادة بعث النشاط و الديناميكية عند عائلات المفقودين بجيجل. تم الالتقاء بعدة عائلات وأخذ شهادتهم، كما تم ملأ الملفات غير الكاملة. كما جرى حوار طويل مع أعضاء اللجنة المحلية لجيجل مما سمح بتسطير الخطوط العريضة لخطة العمل.

منذ نهاية فيفري، وبعد زيارة جيجل، تمت زيارة ومساءلة حوالي 50 عائلة من كافة المناطق، وكل الحوارات المنجزة إلى يومنا هذا تم حفظها حسب الترتيب بدءا بكل بلدية وولاية.

كان العمل في الميدان دقيقا وصعبا خاصة بعد تطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يكن من السهل الاقتراب من العائلات، كما أن استقبال الوفود من طرف العائلات غالبا ما يكون مصحوبا بالتردد.

موجز

حضر أندريا كونزيتي لمقابلة الفريق العامل لتحالف عائلات المفقودين بباريس. فمذ سنوات و عضو منظمة العفو الدولية فرع بارن، يهتم بالملفات التي لها علاقة بالجزائر. هذا الاجتماع الذي جاء نتيجة لاجتماع العمل الأول الذي انعقد في جانفي 2008، من أجل تقدير نشاط العمل موازاة مع بعض الملفات.

تقديم مذكرة حول قبول استلام إرسالية بن ايدر

لقد أخذت الشكوى المقدمة في سبتمبر الأخير لدى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تسيير في مجراها. تم تحرير مذكرة من طرف فريق تحالف عائلات المفقودين حول استلام البلاغ بما يتناسب و الإجراءات المتخذة من طرف اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وذلك بصدد انعقاد مؤتمرها في الدورة القادمة للجنة التي سوف تبدأ من 7 الى 22 ماي 2008 بسوازيلاندا.

المشاركة في ورشة عمل تم تنظيمها من طرف ندا

دعت الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل "ندا" أعضاء من أس، أو، أس، أو، أس مفقودين إلى عرض مشروعها "أنا أسمعك" الموجه إلى الأطفال. لقد سطر أعضاء أس، أو، أس، أو، أس المفقودين أهمية أخذ بعين الاعتبار معاناة و فقر الكثير من أطفال المفقودين.

مجلس الجمعيات الإتحاد الأوربي/الجزائر

في 11 مارس تم انعقاد اجتماع بمجلس الجمعيات الإتحاد الأوربي-الجزائر. قام تحالف عائلات المفقودين بتحرير رسالة مفتوحة لصالح المؤسسات الأوروبية تنديدا بالخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ما تزال إلى يومنا هذا ترتكب من طرف الجزائر والتي لم تجد لها تسوية عادلة.

186 حالة درست من طرف الفريق العامل حول الاختفاءات القسرية.

186 حالة فقدان سلمت إلى السلطات الجزائرية من طرف فريق العامل حول الاختفاءات القسرية التابع للأمم المتحدة والتي تم إرسالها من قبل تحالف عائلات المفقودين بالجزائر، بعد دراسة والتسليم بقبولها، يرسل أسئلة إلى الحكومة للإجابة عليها في غضون ستة أشهر. ويسعى تحالف عائلات المفقودين بالجزائر بالتداول على إعلام الفريق العامل حول الاختفاءات القسرية بملفات المفقودين التي يحضرها.

لقاء في وزارة الشؤون الخارجية

طلب تحالف عائلات المفقودين لقاء مع المديرية العامة للتنسيق الدولي والتطوير (DGCID) لوزارة الشؤون الخارجية بفرنسا. استطاعت الناطقة الرسمية لتحالف عائلات المفقودين بالجزائر أن تعرض مشاريع الجمعية وعلى وجه التحديد العدالة الانتقالية. ولقد أدى ممثلي الوزارة اهتماما عميقا بهذا المشروع كما شجعوا تحالف عائلات المفقودين في مشاريعهم.

زيارة ممثل فرع بال (سويسرا) لمنظمة العفو الدولية